



۲۹۷ معری
۲۱۲۰۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	موضوع	۲۱۲۰۲۰
شماره اختصاصی (۲۹۷) از کتب اهدائی: معری		

۲۹۷ معنوی
۲۱۲۰۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	موضوع	۲۱۲۰۲۰
شماره اختصاصی (۲۹۷) از کتب اهدائی: معنوی		



لدى المجلس

24

[illegible]

قوله امكن اختصاصها بالاختصاص الذي بحسب القهارة المحكومة عليها بالضرورة والزم
عدم اختصاصها بالضرورة فيها بحسب التوسع الزماني الذي في قوله كونه محمدا للضرورة وتامر القضي
تساويا ضرورة انه لا يصدق على البيع الضرر منه فاشاع رضا وان لم يصدق عليه
انه من فعله ولم يصح نسبته اليه لما عرفت من اعتبار العلم في صحة نسبته فلا فائدة القهارة
يكن ان يثبت ان وقوع الفعل يعني انه الجبرول ولا يمكن ان يوزن في نسبته الى الفاعل عتبر
والتخصيص ذلك ان الاستناد الى العلم كونه الاستناد الى العلم لا يقتضي عدم صورة
الضرورة عدم الاستناد الى الضرر والزيادة مع الاتصال ~~بما~~ في دفعه وهو
اخص مما اعتبر في التخصيص المذكور لسوء الصورة العلم بعدم القهارة من ظهوره فيها وكان العلم اراد
والتخصيص بالاختصاص الاضافي بالضرورة الصورة العلم والاشتغال بالصورة العلم بالضرورة ووضح مراد
منه بقر قوله بالاختصاص وحقق الاختصاص والشرع على ما مر من اعتبار ارادته
التي هي في البيع الحرام عبادتهم على بيان النبوت حيث كان ~~العلم~~ في دفعه غير بيان عاقل
على بيان التخصيص في البيع كذا لم يكن ~~في~~ في دفعه من لفظة العلم وشرع في دفعه
بان بيان الفقه في حرام الجنس ليس المرض ~~في~~ في دفعه من لفظة العلم وشرع في دفعه
فاقا في دفعه كانت تحصل بالضرورة ايضا وازا فهم من ذلك الاستناد الى العلم بالضرورة
مقابل العلم بالضرورة وجعلها وجبر الاستناد الى العلم بالضرورة وقد استدلى به الاجماع
على اثبات كثير من النجاسات كانه يرد دفع الاختصاص المقدم فلا يتصور وجوب
الالاصل والعلية في دفعه التقوية على ما ذكره قوله فان في شمول الادلة
لمثل هذا اختصاصا بمنه على كفاية مجرى الرضا القدر في دفعه الضرر عن الصف وال
لم يكن هناك اقدام وقا عليه في قوله والاكالم يتنفع بعمومه ظاهر ان اليوم الزاوي
للمصلحة ليس من جهة ما ذكره من الاطلاق ونحوه بل من وجه العلم الاخر اذ عن الصف
واو غير واضح المراد بالعلم الا ان يكون المراد العلم بالضرورة بالوفاء بالضرورة والادام
عن القهارة فصدق العلم بما يقتضي كون العلم بوجه الروام في قوله فان ادا فيه
عمومها المستفاد من اطلاق الحكم لم يذكر رضا الاخر فلهذا يتفاد من قوله بعد نعم
لو فرض افادة الكلام للعلم الزمان او ما ذكرناه من اختصاصه المقام وكيف كان في حله
الفرق بين ~~الوجهين~~ الوجهين الذي يرد بان الزمان في الاول ظرف للحكم وفي الثاني
قيد للموضوع والتخصيص ~~في~~ الوجهين المرجع الى الموضوع العام فالقيد في زمان ~~في~~ في الاول
عبارة عن اليقين في ذلك الزمان بخروج فرد عن الموضوعية ~~في~~ كماله لعمومية ارتفاعها مستر
واو شك فيها بعدة كان شكافي نبوت نظر ذلك كماله ~~في~~ لانه اذا راجع الى العلم
لا يتصور اختلاف المراد منه بحسب الارضه فلا يمكن استدفاع هذا الحكم من ذلك العلم
بل لديه من الرجوع الى الاستصحاب ودع الثاني عبارة عنه كاليقين بخروج الفرد

فانها وان لم تكلف فيها
بالحج والمقارنة لرفضا
باعتبارها

واندقام

ملفوظات

للشيخ رحمه

عماد
قازاق
الوجه الثاني

[illegible]

1922

[illegible]

الفقر

مشرق و مغرب
آب و آتش

من هاتين
لكم جعل
الحق
الحق
الحق
الحق
الحق
الحق
الحق

[illegible]

مرق
واحد الزمان على وجهه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

اللازمة فان قلت قلت هذا هو الفرض خارج او اخر قلت خارج لما في بعض الاثر من ذلك
 بلما في بعض الاثر واللازم من ذلك ملاحظة الاثر من متعدد وعلى وجه الاستقلال لا يمكن
 لما في بعض الاثر وعلى وجه الاستقلال وعلى وجه التبعية والبعض وعلى تقدير ان يكون
 وما يتبين ان الحال في القسم الثاني ان يوم يكون اذ في كل يوم الملا وكل يوم لمرة اخرى
 كل يوم وعمر واحد كل يوم وكله اظهر جريده عن اليوم لا يمكن بقا ازمته واللازمه فيه
 انما تلبه للفراد والسريته ان العنقبة المذكورة تستلزم على عموم اخر اذ لا يمكن ان
 بالنسبة الى زيد وعمر واحد واخر اذ ما في بالنسبة الى افراد الازمنة والاشياء في طول
 الدول لا في عرضة حتى يكون هناك عموم واحد افراد كما يظهر من بيان المسألة حيث
 صدر ان اريد يوم واحد فردا ويوم ليست فردا اخر فانه خلاف ظاهر اللفظ وقوله
 متفاهم الوجه في القسم الثاني انما اذا خرج بعض الازمنة بالنسبة الى بعض الافراد
 فنقول ان هذا الفرض خارج عن اليوم الاول واخره في كل لحاظ ولا بأس به انقول
 ودخل شي في الراد وفرد عنه باختلاف الازمنة غير ممكن كما عرفت فلم يصح دخول
 بعض الازمنة وخرج بعض من موضوعه كما يجب ان يكون وكذا دخول التقدير
 وخرج المتعدي لغيره فاذا اخذ الزمان قيدا للموضوع لم يكن ارجاعه الى تخصيص اليه
 باعتبار الحكم من صوره بل ملاحظة القيود المختلفة وان اخذ في كل موضوع الحكم
 كان التخصيص راجعا الى عموم الزمان والى حاله ان الزمان على القيد في بعض
 على الطريقة الحكم في الطول والخرج الفرض في زمان اخر اخرج من الموضوع في الدول
 ومن شرط الحكم على الثاني وان لو حظ بالنسبة الى بعض افراد الموضوع مستلزمة
 كما يتبين انما فلا حظ انما كانت مذكورة من الزمان في الثاني قيد وفي الاول فرض
 فيه ان يمكن ان يجعل في الثاني ايضا فرضا ويكون تقدير الاثر اذ من جهة اخرى لا
 تقيد بالايام فيكون الملاحظ انما كانت عديدة لعدد الايام مع كونها في زمان
 يكون الشخص اياها غير الزمان فليس تقدير الملاحظ وانما دار القيد والفرقة
 بين الحكم ان ين كل اعم من كل والحاصل ان مناط الفرق في مذكورة تقدير الملاحظ
 سواء كان من جهة كون الزمان قيدا او كان من جهة اخرى فلا وجه لمذكورة من الزمان
 الملاحظ كون الزمان في الدول اذ في الثاني قيد اخر قول قد عرفت في بعض النسخ
 ان المذهب الفرق بين القيد في الموضوع وبالمطابقة الحكم مع فرض وادو تخصيص في الموضوع
 لكون المخرج فردا من الزمان لا من جهة الملاحظ وتقدره من الحكم الملاحظ
 للقيد في انما هو في الموضوع الدول عليه بصحة العموم لانه الفرد والى الحكم الواقع
 في الزمان وتبعية الملاحظة بين تقدير الملاحظ وتقدره في الملاحظ ما يقع
 في الزمان

واخرج فرد منه في زمان

وتبين ان ظاهر اللفظ تعام
 المذهب خارج عن وظيفة
 مقام القيد
 القيد من
 دون نظر الى الخط
 خاص

استفاد منها

منه

فيه غير واضح مع ما سبق من من الزمان الملاحظ واحدا او متعدد استقام دلالة اللفظ في
 له مقام الطلب وانما فيه الزمان مذكورة من الزمان الملاحظ من العموم في بعض النسخ لا يكون
 الحكم بالنسبة الى بعض قية ان هذا الحكم تبعا على ملاحظة دليل التخصيص لا العام لان
 يجوز كون العام متفاهم الى الحكم متعدد بعد الزمان لا يستلزم كون دليله في بعض النسخ فيكون
 انقول فرض في التخصيص متفاهم العام على بعض حكم بعضه فليكن في العام في كل واحد
 قيد في العام يستلزم في زمان في العلوم الادارية يمنع من الاستصحاب في كل واحد
 الزمان في دليله فالحاصل كالفرض فلا وجه لما يؤول منه كلامه من الاستصحاب في اتمام الاستصحاب وجوب
 يجوز دخوله في التخصيص من قيد الزمان وان اعتبر في العام قية من الحكم مستفاهم مذكورة
 عدم اسكان اذمة العموم بالنسبة الى بقية الزمان فيما لو خرج بعض الازمنة في القسم
 الدول لان المفروض ان المجموع فرد واحد وقد خرج من العموم لافرق في ذلك
 بين ان يكون مخرج اول الازمنة او وسطها او اخرها وما هذا بقوله لافرق في ذلك
 بالحقود لا يمكن ان يكون البيع لان زمان خيار المجلس خارج فلا يمكن في مقام
 البقية الا ان يكون بيع لا يكون فيه خيار للمجلس فوجه الاستصحاب في العقد او غيره
 بر له زمة عدم استلزامه في الافراد التي فيها خيار بار وجه كان ولو بعد سنة
 مرد ولو في اخر الدهر وهذا ما لا يمكن التوجه به ودخول الفرق بين الدول والاخر
 كما ترى انقول قد تبين لك ان اذا كان الزمان موطا سمي وجه الطريقة الحكم في
 للتخصيص في الموضوع عموم الموضوع موطا سمي بمالك الدائم وانما ان يخص الزمان
 في وقت الباقي داخل في الموضوع موطا سمي بمالك الدائم وانما ان يخص الزمان
 الملاحظ في جانب الحكم دائرة انقطاع الحكم في ذلك الزمان انما خرج في وقت
 بالنسبة الى الموضوع عموم داما بالنسبة الى فرد منه وانما كان فلا يلزم اجمال
 الدلائل وقصوره عن افادة حكم ما يتبع تحت العموم ومعلوم ان هذا لا يقتضي
 هو الفرد المخرج من عموم الموضوع اذ الحكم في عموم الحكم الملاحظ في نفسه
 الدلائل وقد تبين لك عدم الحاجة اليه عند المكان به ان الحكم لا تبين لك
 الفرق في جهة القيد بين خيار است الزمان منه وعرضا هذا ما اجاب التكملة من تبين
 به في كل ما عرفت على المذهب ولما عرفت انما كانت اخر عليه تركيزا في وقتها وليس
 اخر به الاستدراك على المذهب بوجه اخر فلا بد من تعلق بعد توضيح مراد المذهب
 فيه قلت لم لو كان فردا من تحت حكم في الزمان الثاني للاثر الاول وانما اذا كان
 فردا من الدول وذلك في تقدير فردا فلا وجه من تقديره على التقدير التخصيص من

ان يكون الزمان قيدا في العام مع
 كونه في زمان في العام فيقول انما
 في كل يوم لا يستلزم ان يكون
 قوله لا كونه في العام مستلزم
 فاذا فرض كان ذلك المستلزم
 في يوم كونه مستلزم في يوم
 مستلزم في كل واحد

وتبين ان ظاهر اللفظ تعام
 المذهب خارج عن وظيفة
 مقام القيد
 القيد من
 دون نظر الى الخط
 خاص

[illegible][illegible]

483

الموصوف المتصور العاخر فاحاله عدم العلم بالاعتقاد في ذلك فالتصور بناء عليه عدم القول
للاصالة عدم تأثير الفسخ في غير ما لم يكن تأثير القول بموافق لا يتصور
ايجاد دليل عليه في المقام ما اوردته القائل بان ايراد الفرق في قولها لا يتصور عدم
اعتقاده في ذلك ان كان حكمه من الاحتياط وجوبا لعدم ~~الاعتقاده~~ معتد به انما
فيكون ترك الفسخ وجوبا في الجاهل لما عرفت من ان المراد بان يصير منه قبل الفسخ في
قولها فانهم لم يلاحظوا الى ان يجدوا الحكم من الفسخ احتياط لا يمنع من ثبوتها
ولا يوجب تغيره في موضع قولها من ان المصير اذا عطفه الفسخ فتمت
ان الفسخ حكم الضرر في حكم الواقع في الضرر وهو كما في بعض ادوية الضرر او وجوب الضرر
لا لزوم العقد ووجوب الوفاء وان كان في بعض النسخ لم يلاحظ الى الاصالة من الضرر
او ليس المراد من الفسخ ~~الفسخ~~ في كل حكم بوجوب ذلك في جميع انواع الخصومات المقررة
في هذا الجواز ما لا يثبت عليها في الضرر وتخصيصه بالاجماع يجب بغير قول حيث
ان المبيع هنا في ضمانه من الضرر عدم حصول عوض يادل به اليه وبما كانت هنا
والسنة المقتضى بالمقام تقادم في ضمان المبيع وانما كذا ملكا للشرع وممنوعا من الضرر
فيه فلا يمكن بعد ضرر عليه ولا الفسخ ومنه ان بيان كفاية الضمان في كفاية ضرر
فانه به وبما كان في مورد الفسخ لم يكن الفسخ في كفاية ضرر وان طال زمانه في كفاية
وصحيفة زواره السنة في الاحتياط السابقة بوجوبها بالحق ~~مستلزمة~~ اليه ووجوب
لم يثبت على وصفات الله واستغناء عنه بالاشتقاق والتميز وانما صرح بها بالوصف
وخلقا وقدره من الحق الاداري في شرحه من بعض النسخ في سنة هذه الرواية لا يوجد على
من حد يحد به وهو على ما ~~يظهر~~ الحكم في جميع على الاحتياط في كل راجعة اليه والعتقة
عن راجعة في ذلك فانه ~~مستلزمة~~ خال عنه فيها وفي الاول جميع وفي الثاني جميع
او حسن قولها كفاية في حد ذلك لعدم وجود ان رواية مصرح به بالبطون غير هذه
الاخبار وانما بعض اراة من البطون عدم لزوم بقرينة كلامه في عبارة سيما
في الترتيب فيه انما الى اجتماع الفرقه واخبارهم في كفاية ان فهم العلماء
وحمل الاجاب على لزوم وجماعا في هذا المعنى ان نوقش فيه بان فهمهم
انما يقتضيه انما اوجب المتجهين بوجود القرينة الصارفة في نظرها وظهور الدليل على
لا يبلغ حد يصلح للعرف وعلى فقيه معارض يجوز للاسبغ بينهما في رواية ابن
يقتضي فانك لا تيسر في قوله ولا مستحسب سمونج الاحتياط بالبطون من اول الامر
بان يكون التأخير كما نفا عنه ولا يظهر حكمه بان يكون تأخير المبيع للمبايع وتمام المعنى

القول في خيار الكفاة

کان بیخبر از مرگش آید

قوله واما يحكى هذا عن قضاة
العصر بل فقط الروايات التي
هذه للاجتماع به من لفظ

1871

فيه الى الضرر انه الظاهر ان المنع من الاستصحاب في معنى ما يجب ان يفاد في
 الضرر بوضع ما يورث اليه والاحتياط في الدلالة له على انبائه امتدادا في
 لقائه في الزمان الثاني واستصحاب لقائه في الرفع فيمكن ان يكون المنع من الاستصحاب
 الخاص بما هو كذا في آخره لقائه في عرفنا ولا يلزم من ذلك ان يكون هو من حديث
 الضرر بان بانه احتياط لانه فاعده بانه في خبره اليقين وكذا لا يلزم منه دعي والدلالة
 اكدية على دوران الحكم مدار الموضوع وجودا وعدما من غير ما يثبت له موضوع
 مما لفت عن الماردان المرفوع هو الضرر كذا في عنوان كالتف عن عنوان هو المرفوع
 وخارج عن عنوان الادلة المقتضية على وجه التخصيص والتخصيص اذا كان المرفوع
 هو الضرر بعينه اذ لا يمنع من الحكم بحجرا لطابق الضرر عليه في زمان سابق
 فليست تنافي بينهما بل لا يحكم بالحكمة العقلية وبما يحمله القطع في الحكم عند زوال
 موضوعه لثبته في موضوعه عند الحاجة الى الدوران في الدلالة عليه والدلالة
 على حكمين انبائه وسلبه كالحكم الشرطي في وجوده ولا يورث الى انكار الرجوع في احد
 موضوع الاستصحاب في الوقت اذا المعايير ترجع الى الحكم فان الحكم هو في وجود
 التدارك فاذا ارتفع الضرر في ارتفع عنوان التدارك واحتمل ان يكون
 مراده في الاحتياط في الضرر بان على ان القامعه انما تقتضي في الحكم في مورد دفع
 في ارتفاع الضرر لا في ارتفاع القامه لانه حال تضرره لم يمتنع في بعض حال البطلان
 لديه في الضرر لا الماضي والدلالة في ذلك كما في مسند الموضوع الضرر اذا كان
 في الدلالة في الضرر لا يلزم عدم الوقوع فيه فانه يقع فيه فيقتضي جهة بالضرر
 ويستقر بالضرر السابق فترادف عليه ترك التخصيص في الضرر لانه كان
 في الضرر كانه حال وجوده في الضرر لانه لا ينافي في تحقق الاحتياط في السابق لان موضوعه هو
 الضرر كانه حال وجوده في الضرر لانه لا ينافي في تحقق الاحتياط في السابق لان موضوعه هو
 وما ذكر في الضرر المحمول في موضوعه ولا يلزم له في مقام ثبته وانما ان يكون مراده في الاحتياط
 في خصوص زمان البطلان ويكون منه من الاستصحاب لعدم التدارك لدوران الحكم مدار
 الضرر وجودا وعدما ومع الدلالة على ذلك فيقول الموضوع غير جزاء لاحتلال كونه
 المستفاد فلا يلزم تضرر الدوران لقائه وادور عليه بمنع دلالته اكدية على الدوران
 فانه لا يلزم من تضرر الدوران في حاله اذا ارتفع الضرر والموضوع
 يتحقق بالوقت وانه في المقام يجعله نفس البائع والضرر عند بيعه عليه كونه
 كالضرر في الماء المستعبر وهذا الوجه يتقيا احتياط في المقام ويتقيا انبائه بعد

الاحتياط في الضرر
 الاحتياط في الضرر

خلف في الاحتياط
 الاحتياط في الضرر

تداركا

المبطلان
 زوال المحل

مبطلان مع استمرار تبيده
 التضرر ان يمتنع
 حصره في حال
 كونه

الضرر في الضرر
 الاحتياط في الضرر

زوال الضرر في مسند الماء لا يبعد عنه من ثبات حكمه في موضوعه في موضوعه في موضوعه
 الاحتياط في الضرر بوضع ما يورث اليه والاحتياط في الدلالة له على انبائه امتدادا في
 لقائه في الزمان الثاني واستصحاب لقائه في الرفع فيمكن ان يكون المنع من الاستصحاب
 الخاص بما هو كذا في آخره لقائه في عرفنا ولا يلزم من ذلك ان يكون هو من حديث
 الضرر بان بانه احتياط لانه فاعده بانه في خبره اليقين وكذا لا يلزم منه دعي والدلالة
 اكدية على دوران الحكم مدار الموضوع وجودا وعدما من غير ما يثبت له موضوع
 مما لفت عن الماردان المرفوع هو الضرر كذا في عنوان كالتف عن عنوان هو المرفوع
 وخارج عن عنوان الادلة المقتضية على وجه التخصيص والتخصيص اذا كان المرفوع
 هو الضرر بعينه اذ لا يمنع من الحكم بحجرا لطابق الضرر عليه في زمان سابق
 فليست تنافي بينهما بل لا يحكم بالحكمة العقلية وبما يحمله القطع في الحكم عند زوال
 موضوعه لثبته في موضوعه عند الحاجة الى الدوران في الدلالة عليه والدلالة
 على حكمين انبائه وسلبه كالحكم الشرطي في وجوده ولا يورث الى انكار الرجوع في احد
 موضوع الاستصحاب في الوقت اذا المعايير ترجع الى الحكم فان الحكم هو في وجود
 التدارك فاذا ارتفع الضرر في ارتفع عنوان التدارك واحتمل ان يكون
 مراده في الاحتياط في الضرر بان على ان القامعه انما تقتضي في الحكم في مورد دفع
 في ارتفاع الضرر لا في ارتفاع القامه لانه حال تضرره لم يمتنع في بعض حال البطلان
 لديه في الضرر لا الماضي والدلالة في ذلك كما في مسند الموضوع الضرر اذا كان
 في الدلالة في الضرر لا يلزم عدم الوقوع فيه فانه يقع فيه فيقتضي جهة بالضرر
 ويستقر بالضرر السابق فترادف عليه ترك التخصيص في الضرر لانه كان
 في الضرر كانه حال وجوده في الضرر لانه لا ينافي في تحقق الاحتياط في السابق لان موضوعه هو
 الضرر كانه حال وجوده في الضرر لانه لا ينافي في تحقق الاحتياط في السابق لان موضوعه هو
 وما ذكر في الضرر المحمول في موضوعه ولا يلزم له في مقام ثبته وانما ان يكون مراده في الاحتياط
 في خصوص زمان البطلان ويكون منه من الاستصحاب لعدم التدارك لدوران الحكم مدار
 الضرر وجودا وعدما ومع الدلالة على ذلك فيقول الموضوع غير جزاء لاحتلال كونه
 المستفاد فلا يلزم تضرر الدوران لقائه وادور عليه بمنع دلالته اكدية على الدوران
 فانه لا يلزم من تضرر الدوران في حاله اذا ارتفع الضرر والموضوع
 يتحقق بالوقت وانه في المقام يجعله نفس البائع والضرر عند بيعه عليه كونه
 كالضرر في الماء المستعبر وهذا الوجه يتقيا احتياط في المقام ويتقيا انبائه بعد

الضرر في الضرر
 الاحتياط في الضرر

فبسطت من غير ان يكون له في نفسه انما يارض بها اذا كان التالف في المشرقة
 كان تلفه مع البائع حتى كان ضامنا على البائع مع كون مائة من ثمنه المشرقة في
 قاعة المذلة منه واما اذا صار ملكا للبائع انما كان التلف ولو قدر ان كان هو المالك
 بالبيع على ما لا فلا يارض به حيث ان التلف في البيع ليس الا كالتلف في المبيع
 لا يارض في البيع ولا يرضى به ولا يرضى به ان البائع المبيع في صورة التلف في المبيع
 الا تلفه في ملكه كما في التلف بعد بيعه وهو لا يرضى به قاعدا للمذلة كما لا يرضى
 المشرقة له والقاعدة المجمع عليها ان لا يرضى به المشرقة واما في القاعة في
 مجمع المزدان بالقاعة الاخرى وان تلف المبيع في اختيار المقتض بالبيع يكون ممن
 لا يرضى به وهو المشرقة وباختصاص الضمان به لو لم يرضى به ان تلفه اذا اختص
 بغيره وبين القاعدة ان يرضى به المشرقة والمقتض بغيره ولا يرضى به المشرقة فان
 اختص به المقتض في زرع اختياره سقط اما لو سقط اختياره سقط فلا يرضى به
 مردودا بخصائص ما ذكر من القاعدة بالمقتض كما هو المعلوم من هذه الاصلية المشرقة
 وقاعدة المشرقة في زرع اختياره لا يرضى به المشرقة والمقتض بغيره ولا يرضى به
 مقتضيه ما يرضى به المقتض المشرقة في المقتض بغيره ولا يرضى به المشرقة
 ومع ذلك اعرى بعض الفاضل ان القاعدة انما تخرج في مورد يحتاج في تطبيق
 الضمان على القاعدة الى الحكم بالتلف في المشرقة انما قال في هذا
 ليس كذلك بل لو قلنا بالتلف في المشرقة فيكون الامر اذ يرجع المبيع الى البائع
 فالحكم بضمان المشرقة على خلاف القاعدة المشرقة وانما خبير بان استيفاء التالف
 من القاعة اذا كان التالف لا يرضى به المشرقة لا يرضى به المشرقة من جهة
 فاما استيفاء التالف انما لا يرضى به المشرقة لا يرضى به المشرقة من جهة
 فاما المشرقة من جهة حتى يرد اليه حصة المبيع في المشرقة المشرقة
 ان يكون راجعا الى البائع فيدل على قاعدة في المشرقة كما في البيع فحقق ان تلفه
 قبل القبض على المشرقة فحقق ان التلف ولو ممكن من القبض او من قبله
 ان ضمان البائع وعدته مبنيان على عدم ارتفاع ضمانه بذلك وارتفاعه الاثر
 الارتفاع فلا يكون ضمانا لآخر في ذلك بغير التالف وما لا يرضى به المشرقة
 وفيه كذا انه من ضمان البائع وان كان لا يرضى به المشرقة الا ان يكون عرض التملك
 ولم يملك المشرقة فان تلفه يرضى به المشرقة كان من ضمانه على كل حال وفيه عنه
 المالك في تلف بعد خصيص المشرقة بالملك في الكلام في الصلاح على ملكه
 فان كان كان تاجر المشرقة فالحكم بالتلف في المشرقة لا يرضى به المشرقة

ما فيه بناء على عدم تحقق اسم القبض قبل القبض المربور ولم يثبت ارتفاع الضمان
 لم يسم قبضا والمقتول على اكثر من واحدة المبيعة في عبارة لم يعلق في المشرقة وغيره
 على ان التالف يكون مائة من ثمن المشرقة المشرقة في القبض في نفس الضمان وهو يقتضيه
 المشرقة مع حصوله فلا وجه للخصيص من نفس الضمان من البائع بالملك المربور
 به من البيع وجماعته على من طفت الاجماع عليه وفيه فبسطت اطلاق القول
 بضمان البائع في التالف كما هو المشرقة وجماعته من جميع ان طفت الاجماع و
 من خصوص القائل ان لم يثبت ولم يثبت في المشرقة المشرقة المشرقة في المشرقة
 اختياره كما ينبغي ان يرضى به المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 سواها المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 في التملك المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 من جهة ذلك فقلت قول المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 اختياره في غير الواضح المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 يخرج عن الضمان في التالف المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 عدم صحة بغيره بوجه تفسيره لثبوت المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 من رده اليه لانه لم يملكه فيكون ضامنا له ولو لم يملكه في المشرقة المشرقة
 من المعلوم ان الضمان انما يكون له مع عدم القبض سقوط اختياره قبض المبيع
 راسخا في حقه المسقط له فيما ذكر ولا يفتقده بغيره الا ان يرضى به المشرقة المشرقة
 على الاثر المبيع في قوله كما في قوله المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 عن محمد بن احمد بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي حمزة او غيره عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 وابي حمزة في الرجل يشرى ثوبا الذي يفسد من ثوبه ويركه حتى ياتي به باليمن في
 ان حيا فيه وبين البيع باليمن وكذا فلا يبيع له قوله قال البائع ضامن
 المبيع او لو لم يفسد ذلك ثوبه اختياره فلا يثبت له ثوبه المشرقة المشرقة المشرقة
 تفسيره الحكم في غير مورد البيع المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة المشرقة
 حيث في قوله ذلك فثبت فيه اختياره في ان يكون التأخير عنه ضررا لغيره المشرقة
 وماده حصول الفاسد منه واما ضرر الضمان في ارتفاعه وانما هو على ان يرضى به
 واقع من حين العقد واما تأخر اثره حيث يتأخر فيه فحقه في المشرقة المشرقة

قبل القبض
 ويكون تلفه منه مفرط
 من المشرقة

[illegible]

وہم ہر وقت فی قلبہ
کتاب اللہ اور اللہ کی کتاب
یعنی اللہ اور اللہ کی کتاب
یعنی اللہ اور اللہ کی کتاب
یعنی اللہ اور اللہ کی کتاب

از ضمیمه اول

والله اعلم

فقد قع الدركال طرقيان
احدنا ماعمر
والاخر جيل
فاعة اعمار
تشاركنا فوق الفاضل
من الضمر ويحذر الفاضل
مما يجره الفاضل
فالقول اما لفظ اليوم واللفظ
الفاضل

فبذلك اثبات الجواز فيه تناقضاً بقدر النهار أو إلى التغيير بقدر ما يكمل له الجواز في النهار
عند منعه نظر إلى المناطة أو إلى قاعدة الضرر ويكفي فيه بان التذرية بالبيع هو
استمراره بطلاناً لأنه لا يقطع في السوق بعده إلا أن يفرض لنا بناءً على الجواز في
تغييره أو بالجواز في ذلك كما لا يجوز من الضرر في نفسه بل يفسد يومه أو يومين
فما بعد فإما أن ينقطع الجواز في جميع حدود البيع أو بعدم اعتباره في نفع الضرر
وكذلك عليه القول وأحسن تلك العبارات عبارة الصدوق أنه في الواقع
عن ابن فضال عن ابن عباس روى عن أبي عبد الله عن ابن جابر عن ابن جابر
حدثت قبل غروب الشمس في يوم من الأيام من السوق حاربه وقيل بالبيع أصلياً بالتمسك
فإنه ما يفتنه وبينهم والله لا يبيع له والعهد فيما بعد من يومه مثل القول
والبيع والموال يوم إلى الغد بيان أنه بعد هذه الحالة والواقع قد مضى تمام خبره
في باب البيع من روى الرقن في ذلك الباب بعد ذكره وابن فضال عن أبي عبد الله
قوله في باب البيع فيقول الرقن في أو يبيعك بوضعية فاحفظه في ذلك
شيئاً ولا عيباً واستوفى من العهد بيان أنه بعد هذه الحالة والواقع قد مضى تمام خبره
لكن من روى البيع أو للبايع عن المشتري قبضاً ولم يقبضوا أو هو راحته مما مضى
أو عيباً منه فانه ما يقطع ذلك وذكره بعض من روى أنه في باب البيع من روى
يقبض منه أو الصدوق عن ابن فضال عن ابن عباس روى عن أبي عبد الله
في باب البيع وأنه فوق زيادة عن روى وذكره في باب البيع من روى
العهد فيما بعد من يومه أو بعد هذه الحالة والواقع قد مضى تمام خبره
عن روى في الظان التخصيص في نسخ الرقن في البيع عن روى أنه في باب البيع من روى
وهو الموال في البيع أنه ذكر في شرح قوله ومنه روى أنه في باب البيع من روى
وروى في باب البيع وهو على ما مضى من البيع بالبيع والموال ولم يعلل روى أنه في باب
أن في الظان أنه الزيادة من كلامه في البيع من روى أنه في باب البيع من روى
ما مضى من روى ابن الجوزي المذكور ورواية علي بن يقطين المتقدم ذكرها في باب البيع
لا تميز بين الرواية المذكورة والآخر ثم إن قوله تلك العبارات أشارة إلى ما مضى
عن الخلط وهو لا يكون النهار في النهار ومنه يكون عبارة الصدوق منها الرواية
أصح منه بعد البيع بالبيع غير واضح الوجه في قوله والظاهر المراد
بالجواز اختيار المشتري في تأخير أو الدلالة أن ابن عباس الرواية من شرط علي بن
البيع في مقامه ما مضى عنه الفايده قولاً لأنه خبره من أخراة لا يميزان

[illegible]

١٩

و ترجمه آن: الاول ان الوجوه
الغيبية لها الوجود في المقام
سواء كان في العالم في قبيل
الافعال او في العالم في الوجود
واسمها في حيزها
طرفة العين في حيزها
من حيزها
من حيزها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

702

ان يكون رفع الموضع
المسحوب اعتبار
الموضع في المسح
وما لم

22

نقد حصار
في العهد
نعتين باعتبار

۱۳۰۲

یہاں ان شخصوں کے لئے ایک خط
نوع السبع النسخہ ہے اور مشترک
اسباب ہے

[illegible]

٥ قول فاقم مقامهم وجمعهم في الدنيا والآخرة
 اجمعين ثم قال ان الله اذ خلق الانسان من
 طين لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ان الله يضلهم عن صراطهم المستقيم
 ان الله يضلهم عن صراطهم المستقيم
 ان الله يضلهم عن صراطهم المستقيم

و اتفاقاً من بعد

۱۰۰

الحكم والعدل
أولها الشريعة
ثمة الواجب

و كذا يدور بالبعد
القضا وما بعد
منه راحة القلب

قَالَ لَطِيفُ الرَّحْمَةِ عَزَّ وَجَلَّ

مستطیل

القول في مَقْطَعِ
خيار العيب

[illegible]

موضوع

سقوط اینجا را با تغییر و احکام
بعد از عالم تغییر نماید
بالاضافه الیه

بملا حفظ المجموع من صدور
وزيرها ان

10/10/10

المختصر
3

والتقوى

سورة التوبة

موضوع

عن

۴۵

وغيره المذكور من فضله

توضیح

و علیہ السلام

مجلس اول
در روز پنجشنبه
در محفل
در روز پنجشنبه

کلا در احوال و اعتبار
علاقم این امر است
و این است که
مقتضی فوج
الاحرار و اولاد
مکتوبه و این است
که این است
و این است
و این است

هنا من آل درویش
طایفه درویش

بمعنى كذا والردع العفر

فقد فرض الجسد في هذه دون الاخر والامر منه بمحل كذا في حركته
الى الجسد وغيره جميعا وتماثل في كل واحد منهما في حركته ليس المذكور
حكم غير جميع الارزوم ولا في حكمه البطلان وانما هو في حركته ان يكون
ما حكم به في الجسد في حركته ان يكون في حركته البطلان في القابل
حسب ما يكون ان يكون في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
عمر ما او في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
او في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
من شققت القابل فان قلت لا بد من حركته البطلان في حركته البطلان
والله القابل للشيء في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
بعد تسليم الحسنه انما يجوز في حركته البطلان في حركته البطلان
الكلام الموقوف في حق الماورات الرضا وانما عرسلت في حركته البطلان
وضع التوهم بمرور التماثل في حركته البطلان في حركته البطلان
ان يكون تمام الامر على المعنى في حركته البطلان في حركته البطلان
افادة منه في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
له عمر افتاح يقية بها من مولا ولا بد من حركته البطلان في حركته
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
بقا الاطلاق مستلزم للزوج عن مقتضى الظاهر في حركته البطلان
تلك الظاهر في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
دول من التوهم فلا بد من حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
الظاهر التي يستلزمها العلم بظاهر الاجزاء او كان بكل مقتضى العلم
كل جرحه التوهم لانه في كل حال علم او لم يعلم اذ المقصود في حركته البطلان
بمعنى حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
في تلك الاصول وان كانت قد قدمت في حركته البطلان في حركته
حاصلها لا يمكن اجماع بين العلم بظاهر الاجزاء في حركته البطلان
الامر بين التوهم في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
بام الولد في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
لأنهم في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
اليه او القدر القيد وانما مع تروكها في حركته البطلان في حركته

واحد من جميعه في حركته
خبره

مع ان حركته
واردة في حركته
عمر القابل في حركته
وحدود الارزوم في حركته

والله في حركته البطلان
تلك الله في حركته البطلان

الاختلاف المذكور

والله في حركته

وايه حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
قوله في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
بمعنى حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
من الفرق جميعا بمرور الوجوه في حركته البطلان في حركته البطلان
عند افتحافه في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
الى القيد في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
تلك الله في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
سواء لبيان وجوب الرضا في حركته البطلان في حركته البطلان
صحي لما ان نقول لا يفتق منه بعد باراده احد تلك المعاني في حركته
من افادة حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
المعادلة للبطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
فذلك في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
مستقل في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
توجب بقا البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
الملك حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
له في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
المخاطب في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
نظر الله في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
قوله في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
القيد في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
لكن في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
التشبيه في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
وتوهم القيد في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
سواء في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته
الامر في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته البطلان في حركته

من دون شخص

وان وطئت
فانما حركته

والله في حركته

وہم

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

و نه یسیر الی شمال احوال
 و یسیر الی جنوب و جنوب
 شهر علی احمد خانی
 القصد و حسن
 و حسن و حسن
 و حسن و حسن
 و حسن و حسن

2

[illegible]

المستغنى عن

على كون
الحيض
في الزمان
الذكر

اغذراج العبد المذنب
محمد بن محمد

فِي الْقَبْرِ الْقَبْرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى
للمعالي

دستور

26

مال العام بعد ذلك

الحج فاما المنفق

جميع
الملك والامام
مصر في كل سنة

تاریخ

1911

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

三

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تحریر: محمد رفیع

2

لا فائدة
 فان البصر المسمى بالامر واستقام
 السبب الذي هو موجب العلم
 في الاستقام ليعلم انه
 من الامور التي لا تتغير
 وفيها خبر من
 من الامور التي لا تتغير
 والله اعلم بالصواب

كف عن موت القديس
خلفه في الملك

قد قضا القدر من المدة

بموجب لایحه قیاسیه

مالا امیج دہ بھرا

فالتعريف

خبر الطلوع

10

مجلس في حرم الخديوي

الذي هو في تاسيس المائدة
المتواجبة اليها والاعتناء
والترتيب من غير
و ردم من بعض
فيقع الرجوع
اليهم

10

۲۰

وكانت الخفق في الجدل باستمراره
السفوف بالارادة
والامر اليه بقوله المراد من القبر
عنه الوجه القضي للارادة
لذا من ميل السر للفتح
الارادة والاد
لم يكن القائم
مقتضا
الاد
منع الزاد
عقار
عالم

لعله يكفى في الوثوق
بأهوال جهنم العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

برجور و عیال

من التفريق

قوله هذا من الرأيه
بعد العقد على وجه
التي هي عليه في الموضع
المذكور في المتن
في المتن المذكور

عدم البرهنة بها في زيادة المالك كان تحريم منافع آخر اوجبه عدم مايتها وفيه
 من حيثها شيئا من الوجوب لما في هذه من مصلحة منه فلا بد من غير المصلحة
 على عدم البرهنة في زيادة القدرة الزائدة قدره واداءه لعل المالك يحكمه ليعمل
 ونحوه لم يكن المصلحة في حال قول المالك بالغيب في العقد لو علم
 قبل كونه واثبت الغيب بعدة قبل القبض او قبل منعه اختيار في سقوط اثره فيكون
 نظر من قبله قول المالك لان المصلحة انما يثبت مع الجهل بغيره لا مع العلم به
 لا بصحة جهله فلا موقع لما قيل من ان فيه من المصلحة ما لا يجوز قوله وقد
 يستدل بمقدم صحيحه وانه يستدل صاحبها بما هو كذا قبله والظاهر ان وجه
 النظر احتمال ان يكون اعتبار عدم الغيب من المصلحة فيكون كذا في وجهه
 وهو كذا مع علم المصلحة من غير ان يكون كذا في وجهه والظاهر ان وجه
 والحق في جهله لان يصدق الحق في وجهه اصل السداد في حق المالك
 فلو اشترط الغائب ثبوت خيار الغيب الذي عليه فادى شرط المصلحة
 بدون سبب الغيب لعدم المكان له بالثبوت في الشرع ولو كان المالك شرط
 سببية المصلحة في وجهه فلا بد من ان يصدق الحق في وجهه ان يثبت
 يكون في وجهه المصلحة في وجهه ان يصدق الحق في وجهه ان يثبت
 واما اذا لم يكن الا مقتضاها فلا يكون شرط اختيار في وجهه كشرط عدم
 اختياره مع جهله او كشرط عدم جهله في وجهه او كشرط عدم جهله
 وكذا لو كان شرط عدم جهله في وجهه كشرط عدم جهله في وجهه كشرط
 ثبوته في وجهه كشرط عدم جهله في وجهه كشرط عدم جهله في وجهه
 او مقتضى بقاء ماله مع ما لا يقتضيه انه ولا يضر في حال الملاحظة والظاهر
 في وجهه ان خياره انما يثبت لاقتضاها مطلق العقد فاشترط البرهنة
 في وجهه من دليله في وجهه في عدم ثبوته اختياره بوجهه لا يكون منعه
 شرع وعنوانا ما لا يوجب الحكم كذا في الوجه والكتابة بوجهه ان يجوز
 والغرض لا انها تخصصه ان يحكم الدليل وحده مادركنا يظهر
 سر عدم الاستناد في تأييد البرهنة في الغيب الذي لا يحكمه الموصون عنه
 شر وطهم والافتقار عليه في الغيب المقدره وان قيل ان العقد الفرعي الذي
 المستتر من البرهنة من الغيب القديمة خارج عن دليل ثبوته اختيار
 شخصه من كسبه من دون نظر الى ما لا شرط من ثبوته حكمه واختاره
 على البرهنة من الغيب المقدره بغير حكم الدليل بسبب ما لا يحل عليه

لا يستدل على كون المصلحة
 الغيب وجوده في
 جهله او كشرط عدم
 جهله

من عنوان

من عنوان الشرط الذي مضاه السهم وجهه بسبب تغيره كما لا بد من غير تغيره
 قولنا صحيحه واداره قبله لانها في السقوط بالبرهنة والسقوط بالعلم في شرع
 واحد ومع الاشكال في الكثرة لا وجه للملك بالادول انما هو مقتضى
 ولما ذكرناه الغامض وجه النظر في سقوط هذا الكلام قولنا لا يستدل
 الكل في عدم المقتضى لا يحسن التحصيل في وجهه قبله عدم الفرق الذي قبله
 مقتضى هذا المطلق انما هو من وجهه المصلحة في وجهه بطلان البرهنة الجدي
 في وجهه الحق الشيخ في وجهه انما هو من وجهه المصلحة في وجهه بطلان البرهنة الجدي
 اجمالا واختاره في وجهه ان البرهنة من الغيب ان يحل في وجهه من شرط
 السقوط فلا بد ان هذا ان الشرط مطلق بالعلم الى وجهه كالمصلحة في وجهه
 الادول الى العلم فلا كلام وان لم نقل بذلك وشرطه في وجهه المصلحة كانه
 المصلحة والمصلحة كان المخرج له في خصوص المقام من ذلك الدلالة على السقوط
 واطلاق المصلحة كما عرفت مع انه لو تم ذلك لزم منه فساد العقد و
 لا يلزم بغيره وان قلنا ان البرهنة من الغيب في وجهه وشرط السقوط
 في وجهه وان البرهنة قائم مقام علم المستر بالغيب لا قدمه على ذلك
 في المقامين واداره في وجهه بالغيب فلا بد من ذلك ولا انما يثبت اختياره
 العقد السلامه فاذا خرج بالبرهنة فقد ارتفع الاصل في وجهه من غير فرق بين
 ان ياخذ شرطه ولا وينا مع ذلك الاشكال لا يثبت جهله في امره خارج
 مع اعتباره بجميع ما يجب اعتباره في صحة البيع بل يرتفع الاشكال
 السابق ايضاً من جهة الاستقاط في وجهه وانما هو راجع الى جهله بسبب
 الدلالة على كونه في وجهه المصلحة في وجهه المصلحة في وجهه المصلحة في وجهه
 قد سبق في وجهه الاشكال في وجهه السقوط في وجهه المصلحة في وجهه المصلحة في وجهه
 انه يثبت عدم الثبوت وترتب على العقد في وجهه المصلحة في وجهه المصلحة في وجهه
 من خصوصية الدلالة على الشرط فكان المانع من وجهه المصلحة في وجهه المصلحة في وجهه
 كون اختياره من احكام العقد من احكام الغيب او اختياره وعدم كون اختياره

الغيب المقدره كضمان المصلحة

تخصيصاً

انما يخرج عن موضوع ما حكم عليه بخيار بل لا يقتضيه الشرط حكم المميز
 الاول فهو سقوط لعدم جوت قبل يمكن ان يقر ان الخيار يجب ان كان من
 احكام العقد وانما كان العقد مقتضياً له غاية الامر بشرط جود
 العيب او قد يرد من ان حكم الشيء من المارة ومقتضياً قد يرد
 فيما وقع حكمه لا يقال ان مقتضى الشيء انه لم يكن في صحة السقوط
 المقتضى او لا كما ان مقتضى القول بحد ذلك لا يكون بعد ما تبين لنا من ان
 تغير العقد بالشرط ليس الا كغيره من التزام السلب من العيب
 الموجود وان ضل العيب المتأخر كالسلف مسبب عن حكم آخر
 موضوع آخر فليس التبر من العقد الا كما شرط لزوم العقود
 الملاحقة في العقد السابق فلا يميز التخصيص الذي يعمم المضا
 الشرط لسر ذلك فتمت قوله وبالحكم فلا فرق بين المميز
 فتمت كلامه في العقد في شرطه خيراً بالزمن في الفرق بينه وبين
 خيار العيب كسبته آخر في التبر من العيب ثم دفعها وهر انه
 يورث الزم في العيب فكان في العادة ان يقول بعد فقد عدم
 تجوز شرط السقوط في خيار الزم ولا فرق له ولا يرد به
 وقد شرط من الكلام في لزوم الزم وعدمه وليس ما يدفع به
 فلاحظ قوله ثم ان العادة في هذا المقام تحتل اضافة الى
 فتمت لزم ان المراد من التبر الوجوب لسقوط الامر من شئته وتمرر
 هذه الامور في كملات المراد منه في النص والعقود وليس كل فنيق
 ان يكون مراده من احتمال الامور المكان وقوع الزمان كما
 وان اختلف اثرها فيها فيكون مراده من قوله والظاهر في الوقت
 الى اخره قال فليس ما يحكم لفظ القاعد عليه من انها لا يقتضي
 النص والفتر فتمت قوله الاول عهد العيوب الظان المراد من
 عهدتها بغيرها فيكون كناية عن التبر من التزام السلب منها وبغيرها
 يستلزم عدم التزامها بها وهو الوجوب لسقوط الامر والمراد من ان باعدها
 كل تقدير ان لم يتركه بوجهه الذي هو حاله وعدم تقديره حق

لا خلاف التبر منه

وهو لا
 السور

الشارع

الشارع انه يستلزم ان يكون المراد التبر من التبر من العيب على عكس ما في ان يكون
 التبر من العيب التبر من الفرق بينه وبين الاول بقاؤه الا انهما باعدها وان
 تبرر من اثره فتمت قوله ثم ان مقتضى البائع من العيوب مطاً من ان العيب
 التبر منه لو انه رجع في عنوان آخر فوجب حكمه على البائع من وجه آخر لا يسطر
 عنه ذلك ان مقتضى التبر منه في البيع فلو صار موجبا للسقوط قبل القبض او في
 زمان خيار التبر باعدها من التبر من العيب في ضمان البائع فيها او سطر على
 ففصل في حكمه لم يملك براءة البائع من الامر لا ارتفاع اثره في العيب
 بالتبر عنه في البيع موضوع عدم سحوله لسقوط البيع عموم ما لم يكن العقد
 في زمان خيار او ما قبل القبض من مال البائع الشاكر لصوره كونه ليس
 منه وبغيره فتمت قوله بغير ان المراد بقاؤه حكمه انما راد ان سقط هو للتبر فيكون
 السقوط في زمانه على البائع كما لو كان خيار باقياً بالسقوط وما حصل ان الفرق
 في حق الفرق في كون السقوط في زمن خيار على البائع بين بقائه ووجوبه
 بالسقوط بين اعتقاده لسقوطه ببراءته وما راد ان يقول ان مقتضى حكمه في الزمان
 بغيره ووجه الزمان كونه فيها قوله او عن عيب حاصل فان عدم الزمان من
 بغيره فوجب فيه خيار فتمت قوله عن المقصود وهو كون السقوط في زمان رغبة
 خيار ومنها قوله فلو تلف هذا العيب فان ما ذكره التوهم لا يستدعي اعتبار
 خصوصية في التلف اذ البحث من حيث كون سقوط خياره بالتبر
 كقضية ومنها قوله في ايام خيار التبر من موضوع كون المراد منه ما عدا هذا الخيار
 السقوط ما هو خيار ثابت بالفعل ومنها قوله لعموم النص فانه لا يلزم في خيار
 العيب كغيره من عيوبه لصوره سقوطه الرغب في ذلك ما لا يرد وكان خيار
 الوهم قد لم يبق علاقه بخيار ففهم ان المراد بقاؤه في ضمان البائع وان كان
 المراد بقاؤه بخياره في الواقع في زمانه التلف كما حصل بالبيع التبر منه
 انما راد منه بغيره كما في ضمانه لكونه عيباً في البيع لا اذ هو خياره وخياره
 في سقوط الامر من وجهه بغيره في النص ففهم ان مقتضى السقوط على العقد

وضمان

بلا شئ رتبة العيب
 وزمانه في
 بعد العقد وقتها
 فيه ما كان
 انما اوله
 وبغيره
 سطر على
 التبر منه

عقد خيار العيب
 وان لم يبق
 وسقط للتبر

قال السيد
 وكان الزمان
 عا
 وبغيره
 والمراد من التبر
 لا ما عدا
 في حق
 كان حكم

الشارع ان مقتضى قوله في ان ظاهره ان المراد من التبر من العيب
 التبر من العيب فيكون كناية عن التبر من التزام السلب منها وبغيرها
 يستلزم عدم التزامها بها وهو الوجوب لسقوط الامر والمراد من ان باعدها
 كل تقدير ان لم يتركه بوجهه الذي هو حاله وعدم تقديره حق

المسحوق

و ساق من غننا قبيضا
ساق من احمر وليم
عبد المولى المولى

[illegible]

و در مورد زلف و کلاه

قیوں نظر انہیں ہے
منہ نکلے منہ انہیں

بر قضاة عباد الله
الذين علموا

المقدّم للقسم الثاني

وقصر الزمان

11

— 24 —

فیثور

بسم الله الرحمن الرحيم

فجر

التقدم في
الحضارة الإنسانية

المسحوق

[illegible]

کامله بوی او از زبان میاید اما
فصلی در میان
لا اله الا الله و لا اله الا الله
و لا اله الا الله و لا اله الا الله
و لا اله الا الله و لا اله الا الله
و لا اله الا الله و لا اله الا الله
و لا اله الا الله و لا اله الا الله
و لا اله الا الله و لا اله الا الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لواختلفا بالفسخ يكن
بغير التمس وقوعه وانما
البيع له وبالكسر والراء
فله الغرض الاول فلو

الواقعية

۱۶۶۷

مخاف و ہذا
وقع

1

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المجلس الثاني
للمجلس الثاني
للمجلس الثاني
للمجلس الثاني
للمجلس الثاني

انقذوا الفصح

اشهره فته برقر لم مع انه في كنهه اه اخترا تبا على القول ثبوت الارش في كنهه
 وهو بعيد قوله واوله بما وجهنا به تلك الرواية طهر كون الحال في الروايات
 ما سبق وهو من لف لما في كنهه من وجهين في كون شرط البكاره فكانت يباقي اصحابنا اذا
 اشترطوا على انها لم تكن فكاكت شيئا لم يكن له ان لا يراه ساعد في سلفه عن صلح حاجه
 على انها لم يكن كنهه على ذلك في لا مرد عليه ولا يجب عليه ان يكون يده في حال
 مرض او امر يصيبها والاقول عندنا ان شرط البكاره فلهذا كانت يباقي الاقوال
 يكون له ان لا يراه ساعد وهو نقص يباقي كنهه او يباقي وان نقص لم يكن له ان لا يراه ساعد
 لا شرط ساعد يرغب فيه العقل فكان لا يراه فاذ كانت وجب ان يثبت له الجاه
 كنهه ويجوز الرواية فيقول الاصل بانه ان شرط على ظاهر حال من شرطه انما لا يراه
 ونعني نكته من غير شرط على ان الرواية لم يشره الزاوي وهو ساعد مع ضعف الامام
 وفيه في قوله ساعد وهو ضعيف في ذكره وانه يوشق في هذه الرواية لم يشره الزاوي
 امامنا ايضا وتخرج على ما اذا شرط وبما في الارش لا يباقي في الخبر عليه وجب الزاوي عدم
 النقص في وجوبه عن مع النقص ان شرط وبما في الارش لا يباقي في الخبر عليه وجب الزاوي عدم
 الثاني وهو كون المشرط غير البكاره وبي ان المحذور في شرطه في قوله ساعد مع ما ذكره
 فتح قوله وهو حسن على تقدير تحقق الحرف اه ولا يبرح ذلك ان لا يشرط
 بوجوب رفع الحكم بالتحقق الموجب للامس في قوله ساعد مع ما ذكره
 الخامس من كمال الانسان فلو كانت لاجل الغلة في منطه او انكشفت عن عدها فيخرج
 في حين فقد اكمل المشرط لا العيب الموجب للامس وكذا الامر في غير المشرط وغيره
 وغير ثابت الانسان وبما في قوله ساعد مع ما ذكره
 لا يوجب صدق العيب على نفسه اذ به يفتي الكمال ولا يغير ترتيب احكام
 العيب على نفسه فيجب وجوب صدق العيب كماله في قوله ساعد مع ما ذكره
 كونه عيبا وانما قيد في قوله ساعد مع ما ذكره
 وانما قيد في قوله ساعد مع ما ذكره
 سئل لا يشرط عدم الاصل في قوله ساعد مع ما ذكره
 كنهه ولا يقطع العيب بعد وجوده في قوله ساعد مع ما ذكره
 مجرد عدمه في وقت الكنه ولا في الثاني في قوله ساعد مع ما ذكره
 المراد ما بعد وصفها في وقت الكنه ولا في الثاني في قوله ساعد مع ما ذكره
 عند من شرطه في قوله ساعد مع ما ذكره
 الباع مع فاقه قوله وليس التقييد ظاهره ان السائل وقع عن المطلق وان

وان لا يفيض من المطلق
 بعض الروايات في قوله
 غيرهم

ما يعلم انه من اوصاف

وادركه
 ما ذكره

في قوله

التقييد لا يقدح في إطلاق الحكم لكونه في مورد لا في مورد غير
 عدم الوجه لا يقدح في إطلاق الحكم لكونه في مورد لا في مورد غير
 حكم عدم التقييد بعد استمراره سنة او غير ذلك كما انه لو كان لم يكن سنة
 فكان يكره انما لم يفتى سنة وكذا لكن في مضاجح الكراهية في شرح قول الما في قوله
 كنهه سنة او غير ذلك كما انه لو كان لم يكن سنة وكذا لكن في مضاجح الكراهية في شرح قول الما في قوله
 انما لم يفتى مع عدم الكراهية الاشارة به لك في الجسد كنهه سنة او غير ذلك
 مقيد به لك في الجسد كنهه سنة او غير ذلك كما انه لو كان لم يكن سنة
 انما لم يفتى مع عدم الكراهية الاشارة به لك في الجسد كنهه سنة او غير ذلك
 اعتبار السنة انما لم يفتى مع عدم الكراهية الاشارة به لك في الجسد كنهه سنة او غير ذلك
 ما في قوله ساعد وهو ضعيف في ذكره وانه يوشق في هذه الرواية لم يشره الزاوي
 امامنا ايضا وتخرج على ما اذا شرط وبما في الارش لا يباقي في الخبر عليه وجب الزاوي عدم
 النقص في وجوبه عن مع النقص ان شرط وبما في الارش لا يباقي في الخبر عليه وجب الزاوي عدم
 الثاني وهو كون المشرط غير البكاره وبي ان المحذور في شرطه في قوله ساعد مع ما ذكره
 فتح قوله وهو حسن على تقدير تحقق الحرف اه ولا يبرح ذلك ان لا يشرط
 بوجوب رفع الحكم بالتحقق الموجب للامس في قوله ساعد مع ما ذكره
 الخامس من كمال الانسان فلو كانت لاجل الغلة في منطه او انكشفت عن عدها فيخرج
 في حين فقد اكمل المشرط لا العيب الموجب للامس وكذا الامر في غير المشرط وغيره
 وغير ثابت الانسان وبما في قوله ساعد مع ما ذكره
 لا يوجب صدق العيب على نفسه اذ به يفتي الكمال ولا يغير ترتيب احكام
 العيب على نفسه فيجب وجوب صدق العيب كماله في قوله ساعد مع ما ذكره
 كونه عيبا وانما قيد في قوله ساعد مع ما ذكره
 وانما قيد في قوله ساعد مع ما ذكره
 سئل لا يشرط عدم الاصل في قوله ساعد مع ما ذكره
 كنهه ولا يقطع العيب بعد وجوده في قوله ساعد مع ما ذكره
 مجرد عدمه في وقت الكنه ولا في الثاني في قوله ساعد مع ما ذكره
 المراد ما بعد وصفها في وقت الكنه ولا في الثاني في قوله ساعد مع ما ذكره
 عند من شرطه في قوله ساعد مع ما ذكره
 الباع مع فاقه قوله وليس التقييد ظاهره ان السائل وقع عن المطلق وان

فقيه المردوبها

عبد المطلب بن عبد الله بن قحطبه

10. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* content of the leaves was determined by the method of Arnon and Whistler (1940).

[illegible]

الفرقة منكم في كل حال
تحت على الباع بعدد
إحدى الأضلاع تحت
المستوى بعدد
وهو كما في
في الوجه
المنتهي

[illegible]

والله اعلم
بما لا تعلمون

202

وجود الرابع
و محله

فتح

كل ما يجرى بينه وبين الدوائر
عند بعض فقهاء
ان كان زوجه
الى ان يبيع
في وصف
مستقلة الدار
منه التعلق

القصد من القصد
 القصد من القصد
 القصد من القصد
 القصد من القصد
 القصد من القصد
 القصد من القصد

الفضاء

وعلى غيرها

مجلس طه و ج و ح
مفتاح الکتاب

مسئله لا تخصاص
ما رسد الشيخ
داود و همکار
و مؤلف

[illegible]

محقق

الجبر عليه الدرس وكان مستوعبا لم يلزم المستور القبة ولا تقص منه ذهب من غير
 هذا المستور في حقيقته الكرامة والتحقيق الثاني في المقام تكلف مستورا وذهب
 بعيدا في ان الشيء بها ينفى القيمة واستدل عليه بوجه كبره ثم اعترض على نفسه
 بما اعترض واطال في البحث ثم استقر عليه على ان المراد بيان حكم ما اذا كان المستور
 جازلا ورضي بالدرس في الباع فاشان طلب الجبر عليه الدرس وكان مستوعبا
 لم يلزم المستور في الحقيقة وهو كما تراه وانما المراد من العبارة بيان حال المستور انما
 اذا رضى بالدرس واراد ان يرجع على الباع بالدرس في حق فان كانت حقيقة
 القبة مستوعبة لقيمة فالدرس فيها هو الشيء كما اذا ضحك كما منه عليه بقوله ايضا
 وما يقطع على ذلك قوله في نهاية الاحكام في اول الباب فيما اذا كان الباع
 معسرا او باع ولم يعلم بالصدق والمستر في هذا ان لم يعلم ببقاء الحق في رضى
 فان ضحك رجع بالقيمة وان لم يضحك كانت اجابية مستوعبة لقيمة رجع بقدر
 ارشده وشكها في كره او موضعين من غير فيكون مراد المص بغيره قوله و
 المستور الضحك مع الجبر الجبر بالحد والجبر بالحد رضى وهو كما تراه في كماله
 التحق في ان مراد العبارة بيان حكم المستور القدر الجبر عليه مع الباع وانما حقه
 في ان ما يرجع به في اجابية المستوعبة او القيمة المؤداة الى الجبر عليه والى هذا
 منها وما كان البيع في خصوصه في عدة الاول لا في عدة الثاني في خطا المستور الضحك
 في الجبر عليه الجبر باجابية على الاول وفيه او باع الباع على الثاني في قوله
 اخر لا دخل للشرح في هذه العبارة وما حقه السيد من الشيء هو الثابت والتحقيق
 لا ياب عن الجبر وانما ذهب الى ما ذهب اليه في كماله من ان رجوع المستور
 على الباع ليس الا رجوع الجبر عليه فكلما لا ياب حذرا في عدة اثنين قلنا القدر لم
 ونقصه ان لا يكون الرجوع من باب مطالبة الدرس ولا من باب الضمان في البيع
 او من باب الاخذ من الشيء في البيع على سببه في حق نقض كيف الى القيمة المستور
 للرجوع الى كل الشيء اذا رضى به ما اذا رضى به كل القيمة بل هو من باب رجوع المود
 والمادون في الدار وتوكل في الدار ان يفرق بين حوزة الاستيلاء و
 عدمه فانه على الثاني يلزم رعاية حكم الدرس في هذا من غير ان يفرق بين حوزة
 الفلك والعداء وبين الاقتضاء فان حكمه على ما تراه المات الدرس وقرره عليه
 اللهم الا ان يفرق في القطع لا الفصل في ستره هو ولا المات لعدو في ستره فان
 الفكر والبعض من رجع بالقيمة او سببها من الشيء وكيف كان في حقه التحق كلام
 العلل عليه لم يفرق ذلك على ما مراد المص وان كان حقيقته ما ذكره المحقق من كل
 الشيء لا مع عدم زيادته على القيمة لما عرفت من حوزة من باب اخذ الدرس على جبر
 قوله ولا يوجب لو كان عالما بما لا علمه بوقت حين رضى له للرجوع للبعد كما في

[illegible]

محمد وخطا فيه الباع عام لها فلم يقرب في الخط المسقط الذي كان في خط الباع وباعه
 وظاهر عدم الرجوع بالادرس مع الامضاء فيتم المستوعب وغيره الا على ما قلناه
 من رجوعه الى الخط فلهذا وجب احقر ان يكون المادون لا يرجع بنفس ولا ادر
 ان لا يجرى له احد وكيف كان فيتم الحكم بالمرتق او اقضى منه فتح العلم بالرجوع الى الادرس
 كان ذلك قبل القبض او في زمن التجار ما كان على قوله وله ان يعيده كاملا
 ولا يرجع به في مضاف الى ان المدة في المشرق العالم بالبيع ان يعيده اذا رضى المشر عليه
 بالخذ الا كان مثل ذلك للمالك وهو الذي قلناه الحق الثاني فيكون من بيان الوضاحت
 ويكثر ان يكون المادون المشرق يعود مقام الباع في حصة في حصة الخط بين تسليمه
 فلهذا لا يخرج به في ذكره وهو صنف من غير ذلك في ذلك في حصة الباع وهو
 محله وقد يخلص في بياحه ووجه عدم رجوعه بالخذ ان لم ياذن له المالك فلهذا
 حال قضاء الدين عند بيع الدين وعدمه كاحرج في ذكره ويرد به في الاحكام وهو
 في مضمونه عدم رجوعه بكونه عالما فلهذا لا يرجع به ان يكون وجه اعتبار الحق في
 المشر عليه في حصة هذه الفروع المذكورة عقبت بيع الباع عند استيفائه على كل قبض
 الباق واللا يخلص في زمان الباع لوضوح تفرغ بعضه بالخذ في زمان الخط
 ان في المالك الثاني في خطا كالادل هو الذي في ملكه واما رد وجه الرجوع في
 الباع في صورة العلم واضح في صورة الجهل مع انجاء الباع في اوضح من ذلك في خط
 ولم يخلص في قبض الباع من على خطه بياق الباع الباع قوله ولو القبض
 عنه فلا رد وله الادرس في حكم مضاف الى ان المدة باليد القبض وزمان اخذ القبض
 بالمشر لا يخلص في حصة قبل الباع وعدم منع القبض عن الزوجة لصرفه في وان
 كان بعد ما فهو محرم الزمان في ذلك فانه كان القبض بعد القبض فانه يرجع بجميع
 قبض لان هذا القبض واجب في ملك الباع فلم يمنع من قبض المبيع واره وانه
 مانع من قبضه في قبضه الباع لو قبضت به عنه المشر فلهذا حال في قبضه الادرس ووجه
 في ذكره في الثاني في موضع منها حيث يكون المادون في قبضه خطا واضحا
 في موضع اخر منها حيث يكون قبضه في قبضه في ذلك الموضع حيث يكون خطا
 في قبضه في قبضه الباع ان القبض منه في الباع والادرس وليس له الرجوع بجميع المشر ان
 وان كان التلف بسبب من عن الباع بلان التلف عند المشر بالقبض في
 في قبضه المبيع في زمانه في قبضه او من القبول قدره وبها حكاية في
 عن بعض الناس في ان الاول بغير الرجوع بجميع المشر اصح وفيه في الاحكام
 ولو ادعت المشر في قبضه قبضه به فقطعت عند المشر بعد قبضته في
 ولان اشتاق القطع دون حقيقته في ليس له الادرس بالقبض في قبضه

موضع نزاهة وعادة الله من ظاهره هذا اذا كان الاقتضا قطعاً لقوله فلا
 أثر قول من يترخص في ذلك في صورة هذا المسترسل ولعل لوضوح سقوط الدرس في ذلك مع
 العلم ويحتمل ان يكون بعد ايضا بالثبوت بناء على اقتضا استنباط الضمان ما يترتب
 عليه وليس الرجوع في باب الله من غير الساقط بالعلم فتح قوله وهو سنة
 فتاوت او لعل لوضوح قوله انه سنة فتاوت ما ليس كونه صحيحاً ومطوعاً
 سلباً وعليه فيصور انما في الفقرات في قوله وهذا القيد غير موجود
 يمكن ان يتفاد منه ان العيب ليس اجنبية بغيره بل باعتبار ما يترتب عليها من اذى
 ارفقت ادا ائمة فلم تؤخذ لم يعلم كونها اجنبية ويحتمل ان يكون الرجوع عنه لا يوجب
 ارفقت العيب فان قوله ما ان يكون له قيمة لا يقتضي ان يكون من القيد
 بارائه بعد سقوطه باجانبية المستوعبة اللهم الا ان يقال ان القيد الواقع في العبد
 ليس باوحد للجنانية بل كونه بحيث يؤخذ وهذا قد لا يكون موجهاً لاول المانية
 بل من حيث هو من المانية وما هذا ينطبق على ما سبق في كلمات العلامة
 من الحكم باستيعاب الدرس بكون اجنبية مستوعبة فتح قوله ولو قيل
 مقتضاه ان لا يكون رجوع المشرى بها يؤخذ منه رجا في الارض فيصير
 البيع غير يمكن ان يكون لازماً ويستثنى مما يباح بعد فروع العبد او يقتضيه
 من يده عزامة فتدبر قوله وقد عرفت من كونه وعدا لثبوت الدرس لولا
 المراد من الاقتضا ان القيد لا يقطع وكلام القواعد لا يوجب ابطاله القطع ثم
 في عبارة المذكورة للرجوع من بعد بطله قوله وهو قد يجنبه او سبب
 الاختلاف ان الجواز ان يكون ماله قيمة خارجة في يد الناس لثبوتهم عليه
 او على اقله وسبب استمراره ذلك وذكره عليهم بحسب ما سمي وقيمة
 مستعاره او يكون ما ليس بملك كدور وعدمه اول بين الناس وعدم وقوع
 المعاملات الجديدة عليه ويفرض على القدر من ذات الله وحقيقته
 وقد تكون من الجواز بحيث لو علمت لم يبق جهل بقتله والظاهر ان المرجع في كل زمان
 هو العارض بالجهل فلا يرجع فيه لقيمة خارجة يجوز له الحكم على غيره قوله
 وهذا اذا خرج الشهاده او كما ورد في الامور التي رتبة التي لا تختلف
 في العلم والجهل بالاختلاف فيما يترتب الاحساس بها او ما كان في التوبة من وجودها
 والقرب والبعد والصبر والفقه والنجى ولا يكون الا علم بها من الجرح بغيره
 بناء على اقرار الشهاده من الجرح في غير الاثر ان لا يقع فيه وكفان كالمدر
 يظهر من ان اعتبار الادوات في هذا القسم على القاعدة وفي التفسير المذكور

عن كتابها اخبار حازم
 عن حق هزم الغزو والفتح
 من غير حاكم

للافتاء على المسبق قدم انه اجاب في عموم قوله حجة بغير كونها من الاخبار كذا في الخبر
 الافتاء وانما لا يبرهن على حجة بطله قوله وهذا يحتاج الى الصفات
 لها الاستناد الى حسن تكليف بغيره فيما سناه على احسن اللهم الا ان يراد اعتقاده فيما بين
 من مذهب من لا يوجب تكليف بغيره فيما سناه على احسن اللهم الا ان يراد اعتقاده فيما بين
 عدم الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 للزوم الخروج من بعض على ابحاث حجة ما لا دليل على صحة او ثبوت الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 الرضا بالعلم في الامور في عدم تصديق حق المشرى او لو سلم المشرى من موارده
 تصديق بكتب الخبر الواحد في عدم تصديق حق المشرى او لو سلم المشرى من موارده
 نعم لو علم نقل خبره ان عدم تصديق حق المشرى او لو سلم المشرى من موارده
 الى اصاله لانه اكل الاثر من وجوب الردع عنه ولا يجوز بغير حجة في قوله في عموم
 عادل على قبول قوله الدليل قد حقق في حقه اختصاصه باستثناءه من احسن قوله
 يتم قول المقوم على الوجه ان في عدم الوجوه الثالث انما اذا كان من باب العطف
 والكس والافتقار الى قول خبره في الامور في عدم تصديق حق المشرى او لو سلم المشرى من موارده
 المتعين في حق الباطن الرجوع الى اصاله لانه اكل الاثر من وجوب الردع عنه ولا يجوز بغير حجة في قوله في عموم
 ان كذا الرجوع الى اصاله لانه اكل الاثر من وجوب الردع عنه ولا يجوز بغير حجة في قوله في عموم
 في حقه لا يوجب ابطاله القطع وكلام القواعد لا يوجب ابطاله القطع ثم
 قوله لو قلنا على المضمون في حقه لا يوجب ابطاله القطع وكلام القواعد لا يوجب ابطاله القطع ثم
 في رسالة الاجابات الرجوع اليها على كونها من باب الشهادة كالدليل على الاخبار عن القيد السوية
 الاخبار بغيره في كس وطريقه من باب الشهادة كالدليل على الاخبار عن القيد السوية
 الموجودة في الخارج فيعتبر فيه القيد من القيد وكذا ما في غير سائر اركان الزمان و
 صاحب الزمان وما حقه الياء الى غير ذلك فتؤخذ بالعدل ثم مع القواعد بالعدل
 ثم الاثر في تقديم الاصل والاعتماد في حجة ما لا دليل على صحة او ثبوت الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 المشرية القيد كالا عرفت والا ضبط وكذا في ذلك كونه او ليس من باب الشهادة
 لا يستدعي الى التمسك بغيره من قبل الرجوع الى الطبيب في مرضه في ذلك وانما مع هذا
 باب العلم في الوجه عات كاهل حكام في حجة ما لا دليل على صحة او ثبوت الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 كونه من باب حجة والادوات الاول اقتضا فيما خلف الاصل من ثبوت الدرس ومعارفه
 على التيقن مع اتفاق تقرير الشهادة عليه وبشرطه في المقوم ما يشترط في الشاهد والادوات
 والمعرفة والشهادة والادوات كذا في حجة ما لا دليل على صحة او ثبوت الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 فليس المرحمة السابقة ومع التمسك من كل وجه يؤخذ في حجة ما لا دليل على صحة او ثبوت الدليل على صحة قوله او لا يعرف او لا يثبت له الدليل
 في مع ما ذكره الله الاخذ بالعدل حيث يكون في ذلك ليس بعيداً عن احوالها وكذا على كل منها

و تردد بين القولين بازاء
 ذكره

حصر

في هذا المذهب كل من اظهر فيه حجة او بعد عن صاحبه ورده بان لا يمكن ان لا يكون له حجة
 الشريعة او غير الشريعة او لا يوافق ولا يخالف بين الراجح والراجح في الحق
 هو الحق لا يثبت له حجة لا تقاوم حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 بين الراجح والراجح والراجح والراجح على حجة من الراجح على حجة من الراجح
 اقرار المسند على الاقرار في تقدير حجة الداخل او الخارج فان حجة الداخل لا ترجح على حجة
 قوله تعالى لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 المتأخرين واحتمال الرجوع الى الراجح من الراجح والراجح على حجة من الراجح
 لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 المتأخرين واحتمال الرجوع الى الراجح من الراجح والراجح على حجة من الراجح
 لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 المتأخرين واحتمال الرجوع الى الراجح من الراجح والراجح على حجة من الراجح

ولا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق

يحتاج الى استنباط من البينة والادلة العلمية

ولا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق المتأخرين واحتمال الرجوع الى الراجح من الراجح والراجح على حجة من الراجح

للاول

الواقع فانها معلومة المتفق على احدها الكاذب بعينه وانما ان اريد منه الاقرار او
 فهو لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 وقام خلفه وبعده كون البينة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 حكم مورد ما لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 على وجه زول بالعارض والمال الاجمالي لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح
 باب المراجعة وهو من البينة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 هناك ومجرد ذلك يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 على القاضى طرق اثباته حتى لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 والمستر حتى لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 من تزامن حقوق الثابتة وما ذكرنا في غير ذلك فاجاب على ما في اوله بجميع الطرق
 مجرد احتمال لا يصلح له اثبات الحكم الشرعي به انما عرفتم انتم الحكم بالادلة
 به لانه امر يصار اليه في كل حق الوصول اليه الحكم كالتجميع بين المتعارضين من الراجح
 والماضين كالراجح في الطرق في اوقات متقدمة تربية على وفق مقتضى الحق على الحكم
 ان الحكم له وهو ما يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 بانه يقتضي اجور على كل منها فليس له من تربية حتى اجماعها او خروجها من
 المستوية التي هي مقتضى العدل وان سادت البينة في ترك الحق اجماعها فالتصديق
 ان البينة انما يجب على القاضى لكونه عدلا لا للقاء عدة البينة في نفس وجوبها في مقتضى
 الحكم به لانه واقع في طرق استنباطه واستيعاده طرقه وما يثبت مقتضى وجوبها في مقتضى
 ودر احوال المراجعات المتقدمة في باب مقتضى تربية الخبير والراجح على حجة من الراجح
 والاضطحة في احققت المقربين المالكين من نظر واجتهادها على الاخراج في
 الشهادته فانهم قد ثبتوا من قبله في المقام بغير عيب من غير ان يثبت له حجة من الراجح
 عدله في الاضاح فان تربية تربية تربية تربية تربية تربية تربية تربية تربية تربية تربية
 وللاكثر في حق مقام الحكماء والراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 الى النفس الاولى والثانية والثالثة فاجمعوا في مقتضى البينة والراجح على حجة من الراجح
 برهم الوارد حتى لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 وقولان راجعا الى البينة في الحكم كانهما في غير ما يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح
 وان كان معناه بان الادلة غير ذلك فثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 انه ليس من التجميع بين البينة والراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق
 الامور به حتى لا يثبت له حجة من الراجح على حجة من الراجح وقد اقرت في حق

اعمال بينة

اقتضى بعض البينات الى التمييز لاحد التهمة

والحقيقة

فلہ فرق ہیں ان میں
یوخذ منہ الماء
ہیں صحت و بہر

من الغرق ببر الطوفان
وان كان الغرقم بخاريا
الطوفان
وما يجد به انقاو

عبدالحق صاحب

عمر بن حفص

المصدر

[illegible]

10

المستوفى

[illegible]

والق بخصوصية ما قدمها

في القدر

محمود

1712

[illegible]

194

المستحق والمحتاجين الى العون
والرأفة والرحمة

و مجموع ما يؤخذ من كل
من نصفين
احد العددين
الآخر

قولہ

اللَّهُ يُخَيِّرُ عَلَى الْمُسْ

الفصل في السراطة

مستطاب

[illegible]

مجلس

الحفظ السرمدي المفضل
عن يد المؤلف
الكتاب

ولا يخفى ان
وعلى صفى
المنطق كقول
على الامام
بقدر المزمع
لا يتوقف
على زعم

البرهان

[illegible]

انقلاب

[illegible]

الماء خور في الحفرة

وقوله وقد صار قوله
 مبسوطاً
 او يجوز ان يكون
 مع انه سببه ان
 فليس لم يذكر
 انما ذكره ان
 انما ذكره ان
 اليه مبسوطاً

محمّد بن
احمد بن
محمد بن
علي بن
علي بن

و قد كان في ذلك ما لا يخفى
على من نظر في التاريخ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

الحق في هذه الصورة وسما كغيرها من القوة التي اوتى بها في قوة العلم بطلان الشرط و...
 معها جرة الاستعداد الى المثلثة من ان التعليل التام في المثلث لا يصدق
 على العقد المصنف له العقد...
 من رتبة العقد وجب تنافه...
 كما يحسن في الحكم بالتمسك...
 لغرض ان التمسك...
 والجماع في كل ان...
 بين ان البيع...
 مع اموالهم...
 عرفت فيما...
 فلا يمكن...
 لها بان...
 بوجه...
 بوجه...
 فبعد...
 لا...
 سببا...
 التي...
 سبب...
 ليعتبر...
 لا...
 الحق...
 على...
 بعد...
 لا...
 وهذا...
 وفي...
 في...
 يمكن...
 احسن...
 والعقد...
 او...
 اخر...
 عليك...

ذلك...
 على...
 معها...
 في...
 من...
 التي...
 على...
 يكون...
 كما...
 وان...
 الحق...
 ان...

في...
 وانما...
 في...
 حيث...
 واحد...
 قصد...
 السلط...
 عدم...
 ان...
 عليه...
 الى...
 المتش...
 بعد...
 ضم...
 على...
 الدم...
 نظر...
 والمض...
 كانه...
 ولك...
 على...
 العقد...
 ولا...
 الباب...
 والاد...
 في...
 كانه...
 في...
 ان...
 انما...
 عنه...
 ذكر...

في...
 في...
 في...
 في...

20

۱۴۰۲

[illegible]

[illegible]

لیسو شہر میں مقیم رہا
 کا لیسو نے وہاں کوکل
 فتح کیا اور اسے فتح کیا
 اللہ کے واسطے
 عزم

سقاها من الرض
علاها في شهر
الصيف الكمال في بلاد
فان في شهر ربيع الاول
التي قد

باب الآثام

فنه وان توقفت علیہ

[illegible]

و قد فرغ من هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
على يد الفقير المذنب عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

والعلم في هذا العلم
العلماء المصنفين
نفسه والكتاب
المؤلفين

۱۱/۱۱
 مغایر الیمع وان المقبره
 المقبره لان المقبره
 المقبره
 المقبره

وَقَدْ قَرَأْتُ فِيهِ
وَقَدْ قَرَأْتُ فِيهِ
وَقَدْ قَرَأْتُ فِيهِ
وَقَدْ قَرَأْتُ فِيهِ

مجلس القاد
المرحله
انت، مسموع
والمرحله
المرحله
المرحله

والله اعلم
المراد بالمراد
تواضعه لعل
المراد بالمراد
المراد

...الذي هو ...

عدم الحذف في
مع شخص عدم الحذف في
الحذف في الحذف

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب
والعلم هو الذي لا يزول ولا يتغير
والادب هو الذي لا ينفك عن صاحبه

وإن كان
محقق الظ
صيرورة كالمحقق
المعروف في المبيع منقح - فله الحق

في النفاق دون الملوك

[illegible]

عبادتہ عسکریہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1990

عالم يكن وصفه بكل البنا
عدهم اكتبه في حقه
الوصف في الحروف
وصار

فمن هذا معناه الا انهم لم يوافقوا
ابن النعمان في ما جاءه من
الواعية وفضل
مجلس فيه قال
في المصنف واحد وان
في المصنف

الضلع والزاوية
بجانبه
كون من زوايا
الزاوية الضعيفة
على الوتر
والزاوية الضعيفة
في الزاوية الضعيفة
في الزاوية الضعيفة

سفارة الواضح المقصود
الوجه الكبار

فصلیہ

مع وقوع قیود و موافقت
و بعد از آنکه این امر

برون فخر نقیب
مفتی محمد

حضرت ان تعلق و احاطت
بالحسن و الحبيب
انتم في حكمها
خلف از امان

المؤيد

2

من المتفق عليه شرط

لحم

صلى الله عليه وسلم
الشيخ ابو جعفر

مجمع الترمذی الخوارزمی
صفحة ١٠٠

153

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

4

[illegible]

و لا يكون تصويراً في الحقيقة
و حقيقة في اللغة

والطعمه خفيه البذر
عن المدبر

[illegible]

من العلم
 الذي يكون بمعرفة
 او الجوع منه في العلم
 لا وجه في العلم
 في تصديق
 او الجوع لا يكون
 من العلم ان

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

[illegible]

الحسين

فإنما هو شرط قوله فإنا لندينه
بما نريد أن يكون انقضاء العقد

جیو جیو جیو جیو

[illegible][illegible]

وتمت بحمد الله

میرزا قاسم

17. 10. 1900

المعنى

754

15

وكون انك لم تقبل بالحق على يدك
ما قاتله حكما على من هو عليه

او مانع مرتبه

[illegible]

الظاهر على مضافه القبول
مطلوبه لهذا ان يطلب
كما يجب من ان يكون
من القاعه
برية تولى
شبهه الى
شبهه الى

۱۰۰

四

لوضوح
المسألة
والجواب
في
هذا
الموضع

مجلس
العلماء
السنّة

Inde

[illegible]

ضرورتاً انہ لافرقی
ہیں، اور اس کا نتیجہ

قوله **مبين** على تأثير الشرط قبل العقد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
القول تأخر الشرط لا يتبدل بعد العقد قبل العقد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
والقول **المعتمد** من غير عدمه في القابل من تأخره ما ذكر في العقد في
للعقد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
بشرط **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
فإنه **قوله** **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
عدم العلم **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
توهم **الرد** في صورة **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
الرد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
من **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
قوله **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
لا **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
وإن كان **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
بالف **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
يقتضي **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
لم يوجد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
فيه **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
لا **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
على **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
قوله **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
بجواب **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
فإن **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
كالعقد **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
أدلة **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
للمفروق **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
بالتأخر **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
بمصوله **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
العالم **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
أن **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
التقديم **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
أن **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في
يحل **بشرط** تأخره ما ذكر في العقد في

لو صرح اعيان الاولين و
كفاية مؤيد العلم

و حق بجا است ان اراده را
لولا من قصد با ذاك السبع
ما نجا له شرط فلا ينال الحق
عما يستحقه من القصد

في الامور
المفيدة لقوله

غفران

قد بين العالم هذا في كل لغة
ويعلم ان الله اكرم بصيرة
اذا التفت القادر الخبير

[illegible]

في غير محله ان كان الالف
في اخره المجلس انتهى
واما البيت والاخر
فالمجلس وان كان محالاً
انته الى الالف اليه
انجر ان سقطت اشارة
المجلس وهو متباعد
المجلس الذي وصل فيه
نظر

و من اللغات المحفوظة

19

[illegible]

دانشگاه تهران
کتابخانه مرکزی
دفتر کتابخانه مرکزی
تهران

فانما هو موضوع للاختلاف
لكونهما جاذبة
موضوعا للمقارنة
لكونهما جاذبة

[illegible]

وہی ہے جو کہ جس نے
القدس علیہ السلام
یہود

[illegible][illegible]

الحمد لله

1

۱۰۸۱

1657

فوتیاری

العدد من وجوه الخافرة المضاف في الوجه

ک
خ
ز
ل
ا
ن

3

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

اعترافا بغير الفرق في البيع شيئا واعتبارا فيكون له ما يكمل فرضها مع وجدة
 في التباين وتقدمه **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 في الاول دون الثاني **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 اعتبار الاشياء في الفرق بين التعداد والاول **فصل في الفرق بين التعداد والاول**
 في البيع كيف ارتب بغيره **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 في الثاني ان يكون المقصود التباين وعدم التوافق المتوقف على خطه لا فخر
 في كل شيء احدهما او اجزائه ولو في الحال مع سكون الاخر فيكون المنفرد
 الغير مع ذلك على عدم الاستقلال فيه حتى في قدر الشيء والمسمى به
 لما في قولهم ليس هو لهم الاختيار واحد يمكن حمله على الاول بارادة واحدة
 والشيء في البيع وهو الثاني بارادة الوحدة المانعة من التباين
 على من التباين فانه في قولهم ليس هو له التباين في البيع وهو الثاني
 احدهما على الآخر لا يجوز ان يكون في التباين في البيع وهو الثاني
 الغير التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الاتفاق في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 اجزاء في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 مما جاء في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الفرق لا يدل على جواز فخر في التباين في البيع وهو الثاني
 مما جاء في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 المنع عن التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 ولازم ذلك ان يتم بالنظر الى اطلاق تقديم الفاسخ وان لم يكن
 قولهم كما يدل عليه قولهم في البيع ان التوافق الذي وجبه في
 العبارة بغير التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 المتعلق بالاتفاق في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 ان يكون المراد اعتبار عدم مخالفة ما صدر منها من العمل والثاني هو المالك للمحل
 المذكور والاول هو المالك المطالب **فصل في الفرق بين التعداد والاول**
 في البيع كيف ارتب بغيره **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 من الآخر في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 اتفاقا **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 فخر المنفرد في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني

ويكثر فيها
 والدم يكمل

الان العلم بالبيع
 التفرقة في البيع
 التوافق في البيع
 التباين في البيع
 التباين في البيع

في الرد

العلم

البيع

العلم
 التباين في البيع
 التباين في البيع

فصل في الفرق بين التعداد والاول

العلم

فصل في الفرق بين التعداد والاول

العلم والاول **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 قولهم في البيع كيف ارتب بغيره **فصل في الفرق بين التعداد والاول** والظاهر في
 سواء التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 بين ما ارتب به في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 متعلقا بالعبارة في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 ما رآه من التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 منع الدين من التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الفرق المتعلق في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 قدمت لوجه التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 من ترك التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 ما رآه من التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 على حكم التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الموت لا يترتب على حكم التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 المتعلق في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 فالفرق لا يترتب على حكم التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 يورث من التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 متعلق في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 حدوث هذا الاتفاق في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 حكم الفسخ في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 على ما يترتب من التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 جو الوارث في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الموت ولا يترتب على حكم التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 عن الفسخ في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 له الفسخ في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الفسخ في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 الفسخ في التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 فلا يترتب على حكم التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 يخرج عن المنع ما يدل على التباين في البيع وهو الثاني في التباين في البيع وهو الثاني
 مما دل على تأخره عن الدين لا يختص به **فصل في الفرق بين التعداد والاول**

العلم

فصل في الفرق بين التعداد والاول
 التباين في البيع
 التباين في البيع

فصل في الفرق بين التعداد والاول

فصل في الفرق بين التعداد والاول

فصل في الفرق بين التعداد والاول

فصل في الفرق بين التعداد والاول

فصل في الفرق بين التعداد والاول

[illegible]

५

بسم الله الرحمن الرحيم

و علیہ السلام

قطع کلاں

٢٢

فان كان المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
لا يقع في يده ملكه والوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
الوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
واحد من الوجهين لا يقطع الملك للمالك من ماله بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
البيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
ويشترط ان يكون المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
والوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
يتصور به ان يكون المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
ملك المال فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
الملك او يبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
موقوفه ومنها ما هو من المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
والوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
والوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
لا يقطع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
فاذا تم البيع بثلثي المالك في ثلثي المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
الى وارثه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
الوارثين على ثلثي المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
ووجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
منها بدل الفدية عند موت المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
عالمه وفلان فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
والوجه به ان ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
في يد الوارثين واما ان كان المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
به ان يكون المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
به تركه موقوفه على ثلثي المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
وجان به ان يكون المالك قد باع ما في يده من ملكه بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
احد الوارثين باقيا مع بقائه العاقبة من ماله بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
الاخر ويحكم عليه بثلثي المالك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
والاخرين الزكوة التي منها العوض اليه فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
كون اجازة المالك او المستر او الاخر من ماله بالبيع فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك
قبول القبض او تركه بخلافه او غير ذلك فذلك المالك هو الذي يملك المالك لا يملك المالك

فریاد تو اہم

حکما فیقید

فانما تحقق بطلان
وهو ايضا فانما تحقق
بطلان من الفرق بين حقوق
حينما ربا ربحا والحق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a separate sheet of paper.

١٠٠

فانظر

۱۹۹۹

10

و تقریم کمال
العقید باغ نظر
کمالی بالوال
سید دین محمد

لهم السلام خفي محمود الخمر

مقتضى توقف البيع على الأمانة
ومع ذلك فهو

22

ولله المصير

البرهان

مفتی محمد رفیع

U-5

منه فقلت سمع وسمع العبد
السلطنة عيسى بن محمد
العلي

الحق في
المراد من
المراد من
المراد من

المستوفى من الخصال

17

التفاهي والوجيب

الحق في
الفتح في
الفتح في
الفتح في

مجلس

الحق
بالحق
الحق

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا نكفر به

و نقلیہ ہے

فصل دوم

وَمِنْهُنَّ مَنْ تَحْقُقُ الْغَنَى لِلْجَنَّةِ

سجده توبه علیہ روایت

وَقَدْ رَأَى فِي الْمَدِينَةِ وَفِي الْمَدِينَةِ

کونہ مضمون

نیوٹرینو دارا واسکان حصول

اندره

دستور العمل

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مبيناً

سید محمد علی

وہو

1811

دو جہ تھیں ان کے

صحة والى الله التمسك
الحمد لله

[illegible]

لا يصغر اليه فيه ان قلنا

من ينجح في كونه ملوكا للغير فقد تم
الى البذل

الحق
10/10
الحق
10/10
الحق
10/10

والله اعلم
المستأجر لله هو غير ذي حق

المستحق

قوله و يدل عليه لفظ الجواز انه وجه الدلالة ان جعل البيعين بعد البيع من باب الجواز
 والصفة في ملكه قبل البيع يدل على انقطاع ملكها به والامكان الاول بيان
 لمصلحة البيع كقضية الاستدلال باورد في خيار الجواز لم يلزم له وجه ان قد ورد
 هذا اللفظ في خيار التنازع وخيار الجواز ان البيع يتم بما به لا في خيرة بر حيا في قوله
 دل على جواز المفاضلة كما ورد في صحيحه من انما في خيار التنازع في خيار التنازع
 قد ما قبل الملك لم يات في ذلك ضمانه ولا شرط لا قبل وما اكدت في ان الامس
 او قبل او ظهر ان كان مما على قبل التنازع واستفاده من لفظ منها في زمان
 اختيار لا بعد سقوطه مع استلزامه على ان يكون سقوطه به فان ان الراجعة التلقيفية بغير
مصلحة فيها ملك من اول الدخول في التنازع وان قلنا في صحة البيع كفاية
 حصول الملك بخير الاول من انما تخصيصه لفظا بالذكر مع استلزامه على الملك من قبل
 ايضا فلهذا فحقا صدم لعدم امكان التنازع فيه لوجوب حصول الحق في كل من
 الاخر منه او لاختصاصه به بدلالة على الرضا والالتزام فلا يميز فيه بسقوط
 التنازع وجه التقييد فلا يمكن ان يكون حصوله بالارادة فيه ولا يميز في انقطاع
 حصة التنازع بالقدوم من قوله ما كان مما على قبل التنازع والظن في كون التنازع
 للزمنة فيه وكيف كان فلا يقيده به الاستدلال في اختياره والتحقق بالمرور
 التنازع لم يعم كما في التنازع فيه والدلالة على القول بالتوقف دون التقييد اللهم الا
 على القول بزمه التنازع قد بر قوله بان في نظر حل وطى المطلقة الظ ان ما يترتب
 فيه هو حصول الرجوع بمقدمته وتوكانت الارادة التنازعية على قوله
 انما ان يلزم بعدم كون ذلك من شرائط الجواز اه فان كان لا يميز ان
 يكون زمان وقوع التنازع باختياره زمان اختياره عند التنازع فيلزم
 قوله انما ان يملك باطلا قد يميز ان يكون راجعا الى الراجعة لغير
 قوله يقول بالتوقف في اختياره التنازع انما في قوله يقول بعد حصول
 الملك حتى فيما بين العقد وزمان اختياره فليكن قوله لا دلالة له في هذه
 المحكية فيعرف الفرق فيها وبين صحيحه من انما من جهة قوة كفاية حصول
 الملك في التنازع في صحة العقد عند المصادق سبق قوله صوابه لو ارجع
 الضمير الى التنازع ودون الرضا فانما انما ليس بين الملك لعدم اعتقاد الملك بالملك
 بالحقه في كل ما عرفت بذكره انما فرق بين ليس ومالك وبين التنازع
 متاعك وان الاول ظاهر في عدم استلزامه التنازع الى الرضا او مقدمته بل هو
 حاصل العقد حتى قوله لم يملك تامل في صحة المسئلة لا يضر له بغيره ظاهر الرواية

وكل من هذه الاشياء
 ان كنت لا تعلم
 ان كنت
 اللفظ
 انما
 و
 وعلى ان يكون ذكره
 الاشارة الى
 كان في مقام بيان
 الوضع والاعتقاد
 اختيار من دون
 بيان من حيث
 على انما
 فان

استفادة

وجوه
 بطلان

قوله دون الكسف لم يملك ذلك في الدلالة انما صدم من كسفه البيع في ملكه
 انما صدم من كسفه الملك عنه قبل التنازع لم يملكه في كسفه التنازع
 الاستدلال انما صدم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 منه فاحتمال صحة التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 بعد البيع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 بعد التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 وتوجب الدفع ان السوال فان لم يفرض فيه التنازع المستلزم من التنازع
 التنازع لا يجوز ان يفرض انما في خياره ذلك وفي خياره المستلزم من التنازع
 التنازع بعد التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 سبق الواطاة والمواعدة من غير نظر الى ان العلم هو التنازع المستلزم من التنازع
 اختيار او شيء اخر كالتقييد في العلم منه ومن غير استقصاء عن حصوله وعدمه
 لان الباحث عن جهة يفرض سلامة المورد عن التنازع المستلزم من التنازع
 ولذا البيع للجبره المورد في استلزامه على العلم التنازع المستلزم من التنازع
 السال لا لوجوه بعضها اخرى فان فيض السال المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 على المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 وانما لم يملك سباط التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 فرضه وجوده او وجوده المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 يمكن ان يشفا منه كون التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 عدم اعتبار التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 الفصل لا الكسف انما فيه ذلك المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 والافترق في الكسف ايضا ان قد علم فيما سبق الملك قبل الكسف عن قوله
 توضيح الكسف او توضيح التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 يخفى انه ما دلها لانه فاعلمها بالاختيار المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 عن التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 لوجوه ان سبق في التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 وفي الجواب المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 عن التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 بقصده بغيره من جهة ما يحتاجه في تعلق التنازع المستلزم من التنازع المستلزم من التنازع
 هذه الصفة وحشا او بطلان لا يمكن ان يكون في طر وجوده خارجا كان

سبب ان المواعدة
 سبب المواعدة
 على التنازع

مستفاد

وانه بغيره مستفاد

بالفردية انما هو
 من الجودات انما هو

بغيره انما هو
 فيه انما هو
 بغيره

والفردية
 التنازع
 كما هو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الموجهة بـ
 في اصل
 زمانه بالوجه
 انه في
 غير
 اراد
 الباع

1

100

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلاً على قدرته وكرمه

[illegible]

و هو ما بينته من الفرق بين القائلين
بالتصوير بما ثبت في الخبرين
والان لم يكن يصحح

المتعلق بها انما هو غير ما لكان
بالتصوير او انما كان

الحق في
العدل والحق
والعدل والحق

في الدار
 اليه ان
 حصل
 كذا
 في الدار
 اليه ان
 حصل
 كذا

ان يكون له كراهه فخره فذلك ان يكون له وجوب او شرط في نفسه وان لم يكن له كراهه
 بها كذا يصح فخره لا اختياره وان لم يكن له كراهه فذلك ان يكون له شرط في نفسه بان لا يبيع
 بغير البيع او الزكركم الجوزل كما عدم فخره لا اختياره في نفسه وان لم يكن له كراهه فذلك
 الاختيار في نفسه حقيقة واقعه وفي الوسط حكمه ان السطح هو الحكم به ثم في صورة كونه
 الالتزام يمكن ان يكون ذلك في العقد الاول ويمكن ان يكون قبل او بعده في ضمن عقد اخر
 او بعده ولو لم يستفد من التقسيم وجود القسم فلا يستفاد منه انه بار الوجه في ذلك
 في صحة الشرط لانه مع ثبوت ارادة ما حكمه في نفسه على عدم الاختيار في نفسه وان لم يكن
 والقائم ليس ما يكفي فيه بالاطلاق كما لا يكفي فيكون استظهار عدم ارادة الموضع من جهة العقد
 وما يقرب من اقتضاء القائم فانه لا يفي في الحكم فيه واللام بين الحقيقة والارادة
 حقيقة في ذلك الشئ في نفسه لعدم ايجاز الحقيقة في كمال الشئ هو الذي في حقيقة ذلك
 فيكون وجوبه في نفسه في نفسه جازيا وانما كان فالوجه في الالتزام الواقع في البيع
 الاول فانه الاول في نفسه كانه الوجوب لجزء المستعرا بيا حكم البيع الثاني في نفسه
 فانه على الاول ان يكون المراد حقيقة بقا المتعدي في البيع الثاني في نفسه في نفسه
 فلهذا ان كان عدم ثبوت شرط في العقد في نفسه وجوب الشرط في العقد في نفسه في نفسه
 دون حكم الشرط في نفسه من عدمه والالكان البره في كانه الكره مع غيره في نفسه في نفسه
 لفقد العقد في نفسه الشرط في نفسه البناء على كونه في العقد الثاني في نفسه في نفسه
 فساد العقد في نفسه لثبوت الوجوب لفاد الثاني في نفسه او كونه في نفسه في نفسه في نفسه
 طبق النفس فيه ومن حكمه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 لفاد البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ان مقتضى القول في بيان حكم البيع الثاني ان يكون مفاد وجوبه من عدمه في نفسه في نفسه
 ومع البيع الاول في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 وتأثيره في وقوع البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 الاصل في ان شرطه في البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كذا مقتضى القول عليه مع غيره في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ان لا يسلم القول في الاختصاص بالبيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 به الاصل في من شرط البيع بهذا الشرط في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كان يحرم البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 الاول في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 صحة قولهم بوجوب عدم الالكان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع

السؤال

ان يكون له كراهه فخره فذلك ان يكون له وجوب او شرط في نفسه وان لم يكن له كراهه
 بها كذا يصح فخره لا اختياره وان لم يكن له كراهه فذلك ان يكون له شرط في نفسه بان لا يبيع
 بغير البيع او الزكركم الجوزل كما عدم فخره لا اختياره في نفسه وان لم يكن له كراهه فذلك
 الاختيار في نفسه حقيقة واقعه وفي الوسط حكمه ان السطح هو الحكم به ثم في صورة كونه
 الالتزام يمكن ان يكون ذلك في العقد الاول ويمكن ان يكون قبل او بعده في ضمن عقد اخر
 او بعده ولو لم يستفد من التقسيم وجود القسم فلا يستفاد منه انه بار الوجه في ذلك
 في صحة الشرط لانه مع ثبوت ارادة ما حكمه في نفسه على عدم الاختيار في نفسه وان لم يكن
 والقائم ليس ما يكفي فيه بالاطلاق كما لا يكفي فيكون استظهار عدم ارادة الموضع من جهة العقد
 وما يقرب من اقتضاء القائم فانه لا يفي في الحكم فيه واللام بين الحقيقة والارادة
 حقيقة في ذلك الشئ في نفسه لعدم ايجاز الحقيقة في كمال الشئ هو الذي في حقيقة ذلك
 فيكون وجوبه في نفسه في نفسه جازيا وانما كان فالوجه في الالتزام الواقع في البيع
 الاول فانه الاول في نفسه كانه الوجوب لجزء المستعرا بيا حكم البيع الثاني في نفسه
 فانه على الاول ان يكون المراد حقيقة بقا المتعدي في البيع الثاني في نفسه في نفسه
 فلهذا ان كان عدم ثبوت شرط في العقد في نفسه وجوب الشرط في العقد في نفسه في نفسه
 دون حكم الشرط في نفسه من عدمه والالكان البره في كانه الكره مع غيره في نفسه في نفسه
 لفقد العقد في نفسه الشرط في نفسه البناء على كونه في العقد الثاني في نفسه في نفسه
 فساد العقد في نفسه لثبوت الوجوب لفاد الثاني في نفسه او كونه في نفسه في نفسه في نفسه
 طبق النفس فيه ومن حكمه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 لفاد البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ان مقتضى القول في بيان حكم البيع الثاني ان يكون مفاد وجوبه من عدمه في نفسه في نفسه
 ومع البيع الاول في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 وتأثيره في وقوع البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 الاصل في ان شرطه في البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كذا مقتضى القول عليه مع غيره في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 ان لا يسلم القول في الاختصاص بالبيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 به الاصل في من شرط البيع بهذا الشرط في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 كان يحرم البيع الثاني في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 الاول في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
 صحة قولهم بوجوب عدم الالكان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع

السؤال

ہر کون شکیبہ
موجود

فقد منع المظرب والكران القليل بالقطار وغيره الخاج مع صحن المظرب من الدواب
فلا يكاد السكبان من الدواب يفيض مع النعم عن النعم في هذا الموضع.

اصحاح اخر جلد اول

اجتمع القوم الى
الشيخ
عليه السلام
وكانوا يسمعون منه
الحكمة والفضل
لما فيه القصص

مفتی

神

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا
نبي بعده

بأنه قد ذكرنا في كتابنا
الذي هو كتابنا في
الذي هو كتابنا في
الذي هو كتابنا في

